تقييم دور المصارف الإسرائيلية التي عملت في فلسطين ١٩٦٧ – ١٩٩٣م

د . يوسف حسين محمود عاشـــور
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة

ABSTRACT

Although many Arab universities are interested in the study of the Israeli economy, it is very hard to find literature about the Israeli banks which operated in the Palestinian territories during the Israeli military occupation, i.e. during the period of 1967 - 1993.

The main aim of this paper is to fill a gab in the banking literature by building a framework to analyze and to examine the role of the Israeli banks which operated in Palestine during the period of 1967 - 1993.

The results of this research show that the Israeli banks did not satisfy the demand for banking services , neither they offered services such as that of the Israeli society .

ملخص البحث

تكاد أدبيات المصارف في فلسطين تخلو من ذكر وتحليل وتقييم دور المصارف الإسرائيلية في المجتمع الفلسطيني ، على الرغم من اهتمام بعض الجامعات العربية بتدريس الاقتصاد الإسرائيلي .

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى سد ثغرة في أدبيات المصارف الفلسطينية والعربية وذلك بوضع إطار عام لتحليل وتقييم خدمات ودور المصارف الإسرائيلية التي تواجدت وعملت في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٩٣م)

من نتائج البحث الواضحة ، أن تواجد المصارف الإسرائيلية في فلسطين لم يفِ بحاجات المجتمع الفلسطيني المصرفية ، كما أن تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين كان في أضيق الحدود .

المطلب الأول

مقدمة عامة

General introduction

تشتمل الدراسة في هذا المطلب على ما يلي :

- مقدمة .
- أسلوب البحث .
- أهداف و أسئلة البحث .
- أهمية البحث ؟
- فرض البحث .
- محددات الدراسة .

مقدمة :

على الرغم من تواجد المصارف الإسرائيلية في المجتمع الفلسطيني لما يقرب من ثلاثة عقود (١٩٦٧ - ١٩٩٣م) ، إلا أنها لم تلقَ ما تستحقه من دراسة وتقييم لدورها في المجتمع الفلسطيني .

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى تحليل دور المصارف الإسرائيلية التي عملت في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي .

أسلوب البحث :

إن مهمة البحث في المصارف الإسرائيلية التي عملت في الأراضي الفلسطينية أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي شاقة وليست باليسيرة ، ذلك لقلة المراجع والأبحاث التي تناولتها ، ولذلك فإن البحث يعتمد على جمع المعلومات من مصادرها الأولية وهم الأفراد الذين عملوا في المصارف الإسرائيلية والأفراد الذين تعاملوا معها ، وقد اعتمد البحث المقابلة المنظمة(١) في جمع المعلومات ، حيث تم إعداد قائمة بالأسئلة المراد الإجابة عليها قبل المقابلة (ملحق رقم ١) .

أهداف وأسئلة البحث :

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى تقييم خدمات ودور المصارف الإسرائيلية التي عملت في فلسطين أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٩٣م) ولتحقيق هذا الهدف ، حاول البحث الإجابة على أسئلة أهمها ما يلي :

١. ما هي الملامح العامة للجهاز المصرفي الإسرائيلي ؟
٢. كيف بدأت المصارف الإسرائيلية العمل في فلسطين المحتلة ؟
٣. ما هي المصارف التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟
٤. هل كانت فروع المصارف في الضفة والقطاع جميعها في خدمة المواطنين الفلسطينيين ؟

٥. ما الخدمات التي قدمتها المصارف الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين ؟

٦. ما حدود خدمات المصارف الإسرائيلية في المجتمع الفلسطيني ؟ .

٧. ما دور المصارف الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني ؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من ندرة الأبحاث وقلة المراجع والكتابات في هذا المجال، وبالتالي فإنه يوثق لفترة تاريخية (١٩٦٧ – ١٩٩٣م) مصرفية اقتصادية في حياة المجتمع الفلسطيني ، ويضع إطاراً عاماً للتحليل ، حيث لم تلقَ هذه الفترة الاهتمام الكافي من الباحثين في هذا المجال ، كما يساعد هذا البحث على فهم السياسات الإسرائيلية المصرفية التي مارستها على أرض الواقع ، وهذا بدوره يفيد القيادة الوطنية في أي مفاوضات مستقبلية مع الإسرائيليين في الشئون المصرفية والمالية والاقتصادية .

فرض البحث :

منعت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي المصارف العربية التي كانت عاملة غداة الاحتلال (١٩٦٧م) في الضفة الغربية وقطاع غزة من ممارسة عملها، وفي نفس الوقت (١٩٦٨م) سمحت للمصارف الإسرائيلية بالامتداد والتفرع داخل الضفة والقطاع ، وقد حاولت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي الادعاء بأنها تعمل على رفع مستوى المعيشة في المناطق المحتلة ، وأن أرض الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراضٍ إسرائيلية لا فرق بينها وبين أي مكان آخر في إسرائيل .

وعليه فإن الفرض الأساسي في هذا البحث ذو شقين ، هما :

الشق الأول : أن المصارف الإسرائيلية بما تتمتع به من مزايا مصرفية قد أدت خدمات مصرفية متكاملة للمجتمع الفلسطيني تماماً كما تؤديها كماً ونوعاً في المجتمع الإسرائيلي .

الشق الثاني : أن لها دوراً إيجابياً في عملية التنمية المصرفية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني .

محددات الدراسة :

هناك الكثير من القضايا والمؤشرات والعوامل القابلة للتحليل والنقاش في موضوع المصارف الإسرائيلية (١٩٦٧ - ١٩٩٣م) في فلسطين ، ولكن يبقى توافر البيانات المطلوبة لتحليل ومناقشة مزيد من العوامل والمتغيرات في هذا الموضوع غير متوافر وبالتالي فإن نقص البيانات وصعوبة الحصول عليها هو أهم محدد لهذا البحث (٢) .

المطلب الثاني

الجهاز المصرفي الإسرائيلي

The Israeli Banking System

تشتمل الدراسة في هذا المطلب على ما يلي :

- مقدمة .
- تركز الجهاز المصرفي الإسرائيلي .
- ميكنة الجهاز المصرفي الإسرائيلي .
- انتشار المصارف الإسرائيلية .
- بنك إسرائيل .
- جمعية المصارف في إسرائيل .
- خاتمة المطلب .

مقدمة :

يهدف هذا المطلب إلى إلقاء الضوء بشكل مختصر على أهم ملامح الجهاز المصرفي الإسرائيلي ، والتي ستساعد فيما بعد باختبار فرضية البحث .

تركز الجهاز المصرفي الإسرائيلي :

يتميز النظام المصرفي الإسرائيلي بدرجة عالية من التركيز وتتمثل أهم مظاهر هذا التركيز في :

١. قلة عدد وحدات الجهاز المصرفي المستقلة ، حيث أن هناك خمسة مجموعات مصرفية كبيرة . ومما أدى إلى قلة عدد المؤسسات المصرفية قيام الحكومة بالسيطرة على سوق السندات ، وإجبار المؤسسات المالية الاستثمارية على الاستثمار في السندات الحكومية كل ذلك أدى إلى ذوبان المؤسسات الصغيرة والحد من قيام مؤسسات جديدة صغيرة ، تتمثل المجموعات في (Bank of Israel, 1994) :

- مجموعة بنك هبوعليم Hapoalim .
- مجموعة بنك لئومي Leumi .
- مجموعة بنك ديسكونت Discount .
- مجموعة البنك الدولي الأول First International Bank of Israel .
- بنك مزراحي المتحد United Mizrahi Bank .

و يتفرع عن هذه المجموعات بنوك ووحدات مصرفية أخرى بلغ عددها ٤٨ فرعاً في نهاية ١٩٩٤م (Bank of Israel, 1994) موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم ١	
مكونات الجهاز المصرفي الإسرائيلي كما في نهاية ١٩٩٤م	
وحدات مصرفية	عدد
بنوك تجارية عادية	٢٤
بنوك تجارية (Merchant)	١
بنوك رهونات	٩
بنوك تمويل و استثمار	٤
مؤسسات مالية	٨
شركات خدمات مشتركة	٢
المجموع	٤٨

المصدر : Bank of Israel, 1994.

٢. ٨٠٪ من موجودات النظام المصرفي متركزة في ثلاثة مصارف (مجموعات مصرفية) كبيرة هي : لئومي ، وديسكونت ، وهبوعليم ، كما أن ٩٥٪ من موجودات النظام المصرفي تتركز في خمسة مصارف كبيرة (مجموعات مصرفية).

٣. على أي حال هناك جدل دائر بين بنك إسرائيل الذي يرى أن التركيز المصرفي يفقد عنصر المنافسة المطلوبة في الجهاز المصرفي ، بينما ترى المصارف أن المنافسة موجودة وحادة ، وأن تغيير الهيكل الحالي للمصارف سيؤدي إلى التأثير على ربحيتها ، وتعتزم الحكومة فصل كيانات مستقلة من المجموعات المصرفية الكبيرة لزيادة المنافسة بينها .

ميكنة الجهاز المصرفي الإسرائيلي :

من مميزات الجهاز المصرفي الإسرائيلي الاستخدام المكثف للكمبيوتر ولماكينات الصرافة الأوتوماتيكية ووسائل الخدمة الذاتية مثل معرفة رصيد الحساب بالتلفون والحصول على كشف الحساب آلياً وعدم الرجوع إلى موظف وغيرها ، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الخدمات ، ويوضح الجدول التالي تطور الميكنة والخدمة الذاتية في المصارف الإسرائيلية .

جدول رقم ٢

عدد الماكينات و الخدمات الذاتية

في الجهاز المصرفي الإسرائيلي ١٩٨٨ - ١٩٩٢م

السنة	عدد الماكينات	خدمات أخرى ذاتية	المجموع	الزيادة عن السنة السابقة
١٩٨٨	٥٥٣	١٤٤٧	٢٠٠٠	
١٩٨٩	٥٧٣	١٤٦٥	٢٠٣٨	٣٨
١٩٩٠	٥٨٧	١٥٣٥	٢١٢٢	٨٤
١٩٩١	٦٣٣	١٦٣١	٢٢٦٤	١٤٢
١٩٩٢	٦٩٥	١٦٧٢	٢٣٦٧	١٠٣

المصدر : Bank of Israel, 1992.

من الجدول أعلاه يتبين (بفرض أن عدد سكان إسرائيل ٤ مليون نسمة ، وأن ربع السكان في سن الطفولة التي لا تحتاج إلى خدمات مصرفية مباشرة) أن :

١. هناك ٢٣١ ماكينة لكل مليون نسمة (سنة ١٩٩٢م) .

٢. هناك ١٦٧٢ خدمة ذاتية يمكن أن يتمتع بها كل عميل (سنة ١٩٩٢م) .

و يبلغ عدد العاملين في الجهاز المصرفي ما يقرب من (٩٢ر٧٥٧) سنة ١٩٩٢م ، كما أن هناك ما يقرب من (٣ مليون) حساب جاري : وإذا فرضنا أن عدد سكان إسرائيل يبلغ (٤ مليون ، وأن ربع السكان أطفال لا يستخدمون الحسابات الجارية) فهذا يعني أن هناك حساب جاري لكل شخص بالغ ، كما وصلت سرعة تداول ودائع تحت الطلب إلى ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ مرة في السنة (١٩٩٢) .

انتشار المصارف الإسرائيلية :

تحتفظ المصارف الإسرائيلية بعلاقات وتواجد في المراكز المصرفية الدولية ، والجدول التالي يبين عدد فروع ومكاتب المصارف الإسرائيلية سواء في الداخل أو الخارج لسنة ١٩٩٢م :

جدول رقم ٣

عدد الفروع و المكاتب

في الجهاز المصرفي الإسرائيلي ١٩٩٢م

	العدد	النسبة
مكاتب و فروع محلية	١٠٢٥	٨٩٪
مكاتب وفروع خارجية	٩٠	٨ ٪
مكاتب تمثيلية خارجية	٣٧	٣٪
المجموع	١١٥٢	١٠٠٪

المصدر : Bank of Israel, 1992.

كما هو واضح من الجدول أعلاه أن :

١. نسبة الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل تبلغ ١١٪ من مجموع المكاتب والفروع .

٢. عدد الفروع المحلية ١٠٢٥ ، وهذا يعني أن كل مليون يتمتع بـ ٣٤٢ فرع .

٣. إذا اعتبرنا الفروع وعدد الماكينات نجد أن ٥٧٣ فرع وماكينة تخدم كل مليون عميل ، يضاف إلى ذلك الخدمات الذاتية الأخرى التي تبلغ ١٦٧٢ خدمة ذاتية .

٤. مقارنة الأرقام أعلاه بالأرقام في الدول المجاورة كالأردن ومصر نجد أن الجهاز المصرفي الإسرائيلي يتمتع بمستوى عالٍ جداً من عدد الفروع وعدد الماكينات وعدد الخدمات الذاتية الممكننة .

بنك إسرائيل :

تم إنشاء بنك إسرائيل سنة ١٩٥٤م ، وهو يمثل البنك المركزي الإسرائيلي ويقوم بجميع وظائفه ، وهو مسئول عن ضبط الصرف الأجنبي ، وله دور مسيطر على سياسة معدل الصرف ، وتقوم دائرة مراقبة البنوك في بنك إسرائيل بإصدار التعليمات المنظمة للجهاز المصرفي ، كما يقوم بالإشراف والتفتيش على الدفاتر والحسابات وإصدار تعليمات لمعالجة القصور في إدارة أعمال المصرف .

كما يحدد قانون ترخيص البنوك شروط دخول السوق للمصارف الجديدة ويحدد الأنشطة المسوح بها لكل نوع من أنواع المؤسسات المصرفية ، وهو يسمح للمصارف التجارية القيام بكافة الأعمال المصرفية ومعظم أنشطة أسواق رأس المال ، ولكنه يقيد حرية المصارف التجارية بالنسبة لأحجام الأموال المستثمرة في رأس المال المدفوع في المؤسسات غير المالية بما لا يتجاوز ٢٥٪ من أموال المصرف ، وهناك اقتراح بتقييدها بنسبة ١٥٪ من رأسمالها المدفوع .

حجم الائتمان الممنوح لمقترض واحد لا يزيد عن ١٥٪ من رأس مال المصرف ، ومراقب البنوك هو المسئول عن جانب حماية حقوق العملاء ، ويقوم بإلزام المصارف بتقديم التقارير والكشف عن عملياتها بشكل واضح كما يلزمها باستخدام صيغ موحدة لحساب الفوائد ، ولكن لا يوجد برنامج رسمي للتأمين على الودائع، ولكن بنك إسرائيل

استجاب لاستغاثة المصارف الخاسرة مما عزز الثقة باستقرار النظام المصرفي ، ويتبع بنك إسرائيل توصيات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال .

جمعية المصارف في إسرائيل :

جمعية المصارف في إسرائيل هي تنظيم مساند للمصارف بجميع أنواعها ويتركز نشاطها في :

١. معالجة قضايا متصلة بأنظمة مشتركة بين المصارف الأعضاء .
٢. تمثيل الجهاز المصرفي لدى الجهات الخارجية .
٣. إعلان وجهة نظر المصارف من القضايا الاقتصادية العامة .
٤. تمثيل المصارف أمام المؤسسات الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات الخاصة والمنتديات العامة والمؤتمرات العالمية وغيرها .
٥. تأخذ بالاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .
٦. تستقبل شكاوى العملاء على المصارف .

خاتمة المطلب الثاني :

تمت في هذا المطلب محاولة لتلخيص أهم ملامح الجهاز المصرفي الإسرائيلي التي ستستخدم فيما بعد في عملية تقييم أدائها ودورها في الاقتصاد الفلسطيني .

المطلب الثالث

المصارف الإسرائيلية
التي عملت في فلسطين
١٩٦٧ - ١٩٩٣م

تشتمل الدراسة في هذا المطلب على ما يلي :

- مقدمة .
- بداية نشاط المصارف الإسرائيلية .
- المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- المصارف الإسرائيلية التي عملت في خدمة الفلسطينيين .
- الخدمات التي قدمتها المصارف الإسرائيلية .
- بنك البريد .
- خاتمة المطلب .

مقدمة :

يهدف هذا المطلب إلى تحليل عمل المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية و قطاع غزة من حيث تاريخ بدء مزاولتها للعمل المصرفي والخدمات التي كانت تؤديها .

بداية نشاط المصارف الإسرائيلية :

بعد ١٩٦٧م توقفت كل المصارف العربية عن العمل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك وفق القرار العسكري الإسرائيلي رقم (٧) بتاريخ ٧ – ٦ – ١٩٦٧م (صالح ، ١٩٨٦م ، صفحة ٣٥٣) وقد نص القرار على نقاط عدة كان أهمها :

(١) إغلاق البنوك :

تغلق كل البنوك ومؤسسات التسليف في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن يصدر أمر آخر بهذا الشأن .

ويبين الجدول التالي أهم المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية غداة الاحتلال العسكري الإسرائيلي سنة ١٩٦٧م وفروعها وأماكن تواجدها :

جدول رقم ٤

عدد فروع المصارف العربية

التي عملت في الضفة الغربية قبل ١٩٦٧م

المصرف	مكان	مجموع
العربي	القدس – نابلس – رام الله – الخليل – جنين – طولكرم	٦
القاهرة عمان	القدس – نابلس – رام الله – الخليل – جنين	٥
العثماني	القدس – نابلس – رام الله – بيت لحم	٤
العقاري العربي	القدس – نابلس – بيت لحم – أريحا	٤
بنك الأردن	القدس – جنين – أريحا	٣
الأهلي الأردني	القدس – نابلس – الخليل	٣
المشرق	رام الله – الخليل	٢
انترا	القدس – نابلس	٢
البريطاني للشرق الأوسط	القدس	١
المجموع		٣٠

ويبين الجدول التالي أهم المصارف التي كانت تعمل في قطاع غزة غداة الاحتلال العسكري الإسرائيلي سنة ١٩٦٧م وفروعها وأماكن تواجدها:

جدول رقم ٥		
عدد فروع المصارف العربية التي عملت في قطاع غزة قبل ١٩٦٧م		
المصرف	مكان	المجموع
بنك فلسطين	غزة – خانيونس	٢
البنك العربي	غزة	١
العقاري العربي	غزة	١
بنك الإسكندرية	غزة	١
بنك الأمة	غزة	١
بنك التسليف الزراعي	غزة	١
المجموع		٧

ويبين الجدول التالي مجموع المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة غداة الاحتلال العسكري الإسرائيلي سنة ١٩٦٧م :

(٢) تجميد الصفقات :

يحظر بهذا على البنوك و مؤسسات التسليف جميعها عقد أي نوع من الصفقات .

(٣) الاتصال ببنوك خارج المنطقة :

يحظر بهذا على البنوك و مؤسسات التسليف جميعها القيام بأي عمل أو اتصال أو مفاوضات مع البنوك أو وكلاء بنك أو أي فرع خارج المنطقة.

(٤) عقوبات :

كل من خالف أحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة خمس عشرة سنة أو بغرامة مقدارها عشرة آلاف ليرة أو كلتا العقوبتين معاً .

(٥) بدء سريان :

يبدأ العمل بهذا الأمر اعتباراً من ٨ حزيران ١٩٦٧م .

و قد بدأت المصارف الإسرائيلية بمزاولة العمل المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ذلك بعام نتيجة للقرار العسكري رقم ٢٥٥ بتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٦٨م .

المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية و قطاع غزة :

يبين الجدول التالي أهم المصارف الإسرائيلية التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧م - ١٩٩٣م) وفروعها :

٧جدول رقم ٦	
عدد فروع المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية (٦٧ – ٩٣)	
المصرف	عدد الفروع
بنك لئومي	١٥
بنك ديسكونت	٥
بنك ميزراحي	٤
بنك هبوعليم	٤
بنك باركليز	١ (و يسمى مركنتيل ديسكونت)
بنك عين حي	١
المجموع	٣٠

جدول رقم ٧	
عدد فروع المصارف الإسرائيلية التي عملت في قطاع غزة (٦٧ – ٩٣)	
المصرف	الفروع

بنك لئومي	٤
بنك هبوعليم	٣
بنك ديسكونت	٢
بنك مزراحي	١ (في مستوطنة غوش قطيف)
المجموع	١٠

ويبين الجدول التالي مجموع المصارف الإسرائيلية التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧م – ١٩٩٣م) :

جدول رقم ٨	
عدد فروع المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة و القطاع (٦٧ – ٩٣)	
	عدد فروع المصارف الإسرائيلية
الضفة الغربية	٣٠
قطاع غزة	١٠
المجموع	٤٠

وقد استمر هذا الوضع في قطاع غزة إلى أوائل العقد التاسع من هذا القرن تقريبا (١٩٨١م) عندما سمح لبنك فلسطين بممارسة العمل داخل قطاع غزة مرة أخرى وفق اتفاقية خاصة وقعها مع بنك إسرائيل ، وفي أواخر عام ١٩٨٦م تقريباً سمح أيضاً لبنك القاهرة عمان بممارسة العمل في الضفة الغربية وفق اتفاقية خاصة وقعت بين البنك وبنك إسرائيل .

وهناك نقطة جديرة بالاهتمام ، وهي : لم تكن كل الفروع – أياً كان عددها – التي عملت في الضفة الغربية و قطاع غزة لخدمة السكان الفلسطينيين ، بل كان قسم كبير منها يخدم سكان المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية و قطاع غزة ، ففي إحصائية سنة ١٩٨٦م (UNCTAD , 1989 , 38) وجد أن هناك ٢٢ فرعاً تخدم السكان الفلسطينيين و ١٤ فرعاً تخدم المستوطنات الإسرائيلية (بما في ذلك شرقي القدس) في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد استمر تواجد المصارف الإسرائيلية قويا في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بداية الانتفاضة ، عندما واجهت هذه المصارف رفضا جماهيريا قويا ، وأغلقت مراكزها داخل المدن والتجمعات السكنية و التجارية ، وأصبحت لا تعمل بصورة واضحة ، وقد ركزت تواجدها بالقرب من قطاع غزة في المنطقة الحدودية المعروفة بمدينة (أيرز) وهي ثلاثة فروع : بنك لئومي ، وبنك هبوعليم ، وبنك ديسكونت ، ولكن في نهاية سنة ١٩٩٥م أغلقت هذه المصارف أبوابها ، وقد استمر وجود بعض المصارف في بعض مدن الضفة الغربية مثل بيت لحم فرعين (لئومي وديسكونت) والخليل فرع واحد (لئومي) والقدس الشرقية .

الخدمات التي قدمتها المصارف الإسرائيلية :

قامت المصارف الإسرائيلية بتقديم الخدمات التقليدية للمصارف ، مثال ذلك :

- فتح الحسابات الجارية و المؤجلة ، خاصة لموظفي الدوائر الحكومية الذين يتسلمون رواتبهم عبر المصارف .
- فتح الاعتمادات المستندية ، وقد لعبت دوراً بارزاً في تسهيل الاستيراد من خارج القطاع والضفة ، على الرغم من إعاقة الأنظمة والقوانين الحكومية حركة الاستيراد بشكل كبير .
- إصدار الكفالات .
- منح التسهيلات الائتمانية والقروض .

- الحوالات الصادرة و الواردة ، وهذه لا يلجأ إليها إلا المضطرون من الأفراد ، لأنها لا تتم إلا بالعملة الإسرائيلية .

ربما كانت أهم خدمة قدمتها المصارف الإسرائيلية في هذا المجال هي عمليات فتح الاعتمادات المستندية التي عملت على دعم قدرة التجار على الاستيراد .

بنك البريد :

بنك البريد مؤسسة تابعة للحكومة بدأت بمزاولة عملها منذ بداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧م) ، وقد مارس بنك البريد العمل بجانب المصارف الإسرائيلية ، وقد قام بوظائف عدة ، منها على سبيل المثال :

- تحصيل الرسوم المقررة على المعاملات الرسمية الحكومية التي تشمل : رسوم تسجيل السكان ، رسوم المحاكم ، رسوم الأراضي ، رسوم التأمين الصحي ، رسوم المدارس .
- تحصيل الرسوم غير الحكومية كفواتير الكهرباء والمياه والهواتف .
- تحصيل المخالفات ، وكل ما يخص رخص السواقة ، وملكية السيارات .
- دفع المستحقات المقررة من الحكومة ، كمستحقات الشئون الاجتماعية ، والمتقاعدين ومخصصات البطالة .
- دفع رواتب موظفي الحكومة عندما أغلقت المصارف الإسرائيلية أبوابها في بداية الانتفاضة .

نتيجة لغياب العمل المصرفي عن الجمهور ، تركزت هذه الخدمات في بنك البريد ، حيث توفر مكتب بريد في معظم المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

خاتمة المطلب الثالث :

حاول هذا المطلب أن يرسم صورة لوضع المصارف الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين ١٩٦٧ – ١٩٩٣م ، وقد تمثلت المحاولة في الإجابة عن أسئلة كثيرة مثل :

أ. ما الأساس القانوني الذي عملت وفقه المصارف الإسرائيلية في فلسطين المحتلة ؟

ب. ما المصارف الإسرائيلية التي عملت في فلسطين المحتلة ؟

ت. هل كل المصارف الإسرائيلية التي عملت في فلسطين المحتلة قدمت خدماتها للمواطنين الفلسطينيين ؟

المطلب الرابع

حدود خدمات المصارف الإسرائيلية

تشتمل الدراسة في هذا المطلب على ما يلي :

- مقدمة .
- التسهيلات المصرفية .
- نطاق التعامل .
- فروع و خدمات المصارف الإسرائيلية .
- خاتمة المطلب الرابع .

مقدمة :

تم في المطلب السابق مناقشة خدمات المصارف الإسرائيلية في المجتمع الفلسطيني ، وفي هذا المطلب ستتم محاولة تقييم لهذه الخدمات ، وتتركز المناقشة حول مواضيع ثلاثة هي كما يلي .

أولاً : التسهيلات :

المقصود بالتسهيلات المصرفية أو الائتمانية هو التمويل الجزئي أو الكلي الذي يحصل عليه العميل في صورة قرض مباشر أو جاري مدين ، وفي هذا المجال يبدو أن المصارف الإسرائيلية لم تمنح تسهيلات إلا في أضيق الحدود وفي ظل ضمانات تفوق أضعافاً مضاعفة قيمة التسهيل ، وقد لاحظ بعض الباحثين (القصيمي والمنصور، ١٩٩٠م صفحة ٩٠٦ – ٩٠٧) أن حجم القروض قد تأثر في عهد حكومة الليكود سنة ١٩٧٧م بقرار اللجنة المالية التابعة للكنيست التي حددت السقف الأعلى للتسليف بمقدار ٥٠ مليون ليرة إسرائيلية(٤) ، وقد كان هذا المبلغ يعادل ١٢ مليون دولار أمريكي في وقته ، ولكن مع تآكل قيمة الليرة أصبح هذا المبلغ لا يعادل مليون واحد من الدولارات .

كما أن بعض سياسات منح القروض كانت تحد وبشكل مباشر من انتشارها بين الفلسطينيين (جبر ، ١٩٩٢م ، صفحة ٤٥ – صفحة ٤٦) : حيث كان منح بعض القروض يخضع لموافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي (هناك نوع من القروض الزراعية التي تخضع لموافقة الحاكم العسكري) ، ومثل هذه السياسة في حد ذاتها تعمل على عدم تجرؤ الغالبية العظمى من الناس على تقديم طلبات للحصول على القروض .

ثانياً : نطاق التعامل :

يبدو أن نطاق تعامل المصارف الإسرائيلية بقي محصوراً في فئاتٍ محدودة من المواطنين المضطرين للتعامل مع المصارف ، مثل : التجار ، حيث تركزت معظم معاملاتهم في استيراد البضائع الاستهلاكية من إسرائيل ، وقد حرم قطاع كبير من المجتمع من الخدمات المصرفية التي كان من الممكن أن يستفيد منها ، مثال ذلك : الطلاب

والفئات الريفية والقروية والفقيرة ، كما حرمت القطاعات غير التجارية من الخدمات المصرفية مثل قطاع الصناعة .

وقد زاد من حدة ضيق الشريحة الاجتماعية المستفيدة من خدمات المصارف الإسرائيلية ، عوامل وسياسات اتبعتها المصارف الإسرائيلية وربما تمثل أهمها في قصر التعامل وقبول الودائع في صورة الشيكل فقط ، والذي كان معرضاً دائماً لانخفاض قيمته ، في حين يرغب الأفراد في أن تكون ودائعهم بعملة مستقرة نسبياً ، وهذا جعلهم يتجهون إلى الدينار و الدولار ، وربما أدى ذلك إلى تعميق عادة تخزين النقود في البيوت ، وساعد على انتشار مهنة ومؤسسات الصرافة أيضاً(٥) .

كما ساعدت أجواء الاحتلال العسكري على ضيق الشريحة المتعاملة مع المصارف الإسرائيلية حيث سيطر الخوف والقلق الناتج من إيداع الأموال لدى المصارف الإسرائيلية خشية تعرض المودع للمسائلة الضريبية والتي يعتبرها الفلسطينيون غير عادلة لأنهم لا يحصلون على خدمات مقابل هذه الضرائب ، وكذلك الخوف من أن تكون هذه الودائع أسهل للمصادرة إذا ما كانت في مصرف إسرائيلي ، وزاد من هذه المخاوف سلوك المصارف الإسرائيلية مع بعض عملائها .

فلم تمارس المصارف الإسرائيلية أعمالها في ظل غياب المصارف العربية أو غياب المنافسة فقط ، بل عملت أيضاً في ظل قوة الاحتلال العسكرية .

فقد كانت قوات الجيش الإسرائيلي تحت تصرف المصارف الإسرائيلية إن لزم الأمر وطلب منها مهمة ، كأن يحاصروا مدنياً ويخضعوه للاستجواب أو دفع مستحقات البنك تحت طائلة السلاح أكثر منها تحت طائلة قانون مدني !

ربما كان هذا أيضاً من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف ثقة المواطنين الفلسطينيين في المصارف الإسرائيلية .

ثالثاً : فروع و خدمات المصارف الإسرائيلية :

من الملاحظ أن المصارف الإسرائيلية لم تغطِ السوق الفلسطينية كما هو واقع الحال في السوق الإسرائيلية ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال :

* عدد الفروع (٢٢) المنخفض نسبة إلى السكان الفلسطينيين (ما يقرب من ٢ مليون) أي ١١ فرعاً لكل مليون وهذه نسبة متدنية مقارنة مع غيرها من المجتمعات حيث :

نجد ١٠٢٥ فرعاً في إسرائيل يخدمون ما يقرب من أربعة ملايين نسمة أي ٢٥٦ فرعاً لكل مليون .

ونجد ١٣٧ فرعاً في الأردن يخدمون كل مليون مواطن (البنك المركزي الأردني : ١٩٩٥) .

ونجد أنه قبل الاحتلال كان عدد الفروع في الضفة والقطاع ٣٧ فرعاً .

ونجد أنه خلال عام من زوال الاحتلال العسكري عن فلسطين فإن عدد الفروع يربو عن ٦٠ فرعاً أي ثلاثة أضعاف ما كان موجوداً أيام الاحتلال العسكري وما زال هذا العدد في تزايد مستمر .

* وإذا أخذنا الخدمات الممكننة في الحسبان نجد أن هناك ١٦٧٢ خدمة ذاتية يتمتع بها الفرد داخل إسرائيل بينما حرم منها المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي رغم احتكار المصارف الإسرائيلية للسوق الفلسطينية بقوة القوانين العسكرية .

كما أن جميع خدمات المصارف كانت ذات طابع تجاري ، بينما نجد أن المصارف في إسرائيل تغطي كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

وكذلك الحال في الدول المجاورة كمصر والأردن .

خلال عام من زوال الاحتلال تمت الموافقة على إنشاء مصارف متخصصة (إسكان استثمار ، مقاولات ، إسلامية ، زراعية) وبعض هذه النوعيات من المصارف مارس العمل فعلاً (استثمار ، إسلامية ، زراعية) .

- كما أن فئات محدودة من المجتمع الفلسطيني استفادت من خدمات المصارف الإسرائيلية ، وهذا بخلاف الوضع في :

إسرائيل حيث نجد نسبة عالية جداً من الأفراد يتعاملون مع المصارف حيث لهم حسابات فيها (٣ مليون حساب) .

في الدول المجاورة نجد فئات كبيرة من المجتمع تستفيد من الخدمات المصرفية ، سواء في الادخار أو الاستثمار .

كما أن معظم فئات المجتمع الفلسطيني بعد عام واحد من زوال الاحتلال أصبحت تستفيد من الخدمات المصرفية ، فصغار المودعين ، أعداد كبيرة من الموظفين والأفراد يحصلون على قروض وغير ذلك .

- كما كان هناك تشوه في الخدمات المصرفية والمالية ، تمثل في وجود مصارف تجارية فقط ، وهذا خلافاً لإسرائيل والدول المجاورة حيث يوجد سوق مالي مساند لأعمال المصارف ، وهو الآن بعد عام واحد من زوال الاحتلال الإسرائيلي قد بدأ التجهيز له في مدينة نابلس ، كما أنه لم يكن هناك جهاز للرقابة والإشراف على المصارف بل تمثل ذلك في وجود مراقب ضمن بنك إسرائيل على المصارف العاملة في فلسطين ، بينما نجد أنه خلال عام واحد من زوال الاحتلال قد تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي تمارس الرقابة والإشراف على المصارف في فلسطين .

خاتمة :

يبدو من خلال هذا المبحث أن مجموع خدمات المصارف الاسرائيلية ونوعيتها لا يرقى إلى تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الخدمات المصرفية ، والاقتصادية والاجتماعية ، أو في تنميتها حيث لم يسمح لهم ببناء جهازهم المصرفي المتكامل .

المطلب الخامس

دور المصارف الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني

١٩٦٧ – ١٩٩٣م

أهم المؤسسات المالية التي عملت في فلسطين طوال فترة امتدت ما يقرب من ثلاثة عقود هي المصارف الإسرائيلية ، ذلك لأنها لفترة طويلة كانت الوحيدة على ساحة العمل المصرفي ، ولفترة أطول كانت الوحيدة المرخص لها بالعمل ، وأما غيرها فهو غير قانوني ، وعلى الرغم من هذه المكانة وطول الفترة فقد ندر البحث فيها .

وعلى ضوء هذا مهم جداً الإجابة على سؤالٍ هام وهو : ما مدى مساهمة المصارف الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني ؟

إن الإجابة على السؤال السابق تكمن إجمالاً في العوامل التي سبق مناقشتها خلال المطلب السابق ، وحتى تكتمل الصورة سيتم استعراض بعض النقاط الأخرى هنا .

بعض أرقام الميزانية لفروع المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة الغربية وقطاع غزة : بملايين الشيكلات بأسعار سنة ١٩٨٩م :

جدول رقم ٩

بعض المؤشرات

عن المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة و القطاع

السنة	مجموع الأصول بملايين الشيكل	أرصدة في المصارف داخل إسرائيل	قروض للجمهور	ودائع الجمهور
١٩٧٧	٥٠,٨	٣٢,٠	٩,٢	٣٨,٦
١٩٧٨	٨٣,٥	٥١,٣	١٤,١	٦٥,٨
١٩٧٩	١٤٥,١	٩٥,١	١٨,٠	١١٦,٢
١٩٨٠	٣٧٠,٠	٢٦٢,٧	٣٤,٧	٣١٤,٦
١٩٨١	٨٨٢,٩	٦٢٠,١	٥٤,٣	٧٢٤,٦
١٩٨٢	٢،١٥٨,٢	١،٤٨٩,٦	٢٢٧,٧	١،٧٩٧,٢
١٩٨٣	٦،٤٠٣,٤	٣،٦٤٤,٠	٦٩٩,١	٤،٩٨٧,٤
١٩٨٤	٤٤،٠٣٥,٢	٢٦،٤٢٩,٠	٣،٥٢٥,٨	٣٢،٨٢٦,٨

المصـدر :

UNCTAD : The Palestinian Financial Sector under Israeli Occupation , UNCTAD/ST/SEU/Rev.1 , 1989 , P : 41 .

ملاحظة : كما تم ذكره سابقاً فإن الفروع العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تخدم فقط السكان الفلسطينيين ، بل هناك ما يقرب من النصف يخدم المستوطنات

الإسرائيلية ، وليس هناك أرقام منفصلة لهذه الفروع أو تلك وبالتالي تبقى لهذه الأرقام دلالات فقط وليس تعبيراً كاملاً عن الحقيقة .

من خلال الأرصدة السابقة ، يمكن استنباط بعض النسب ذات الدلالات الاقتصادية ، وسيتم استعراض نسبة هذه الأرصدة إلى مجموع الأصول :

جدول رقم ١٠

بعض المؤشرات

عن المصارف الإسرائيلية التي عملت في الضفة و القطاع

السنة	نسبة أرصدة في المصارف داخل إسرائيل	نسبة قروض للجمهور	نسبة ودائع الجمهور
١٩٧٧	٠,٦٣	٠,١٨	٠,٧٦
١٩٧٨	٠,٦١	٠,١٧	٠,٧٩
١٩٧٩	٠,٦٦	٠,١٢	٠,٨٠
١٩٨٠	٠,٧١	٠,٠٩	٠,٨٥
١٩٨١	٠,٧٠	٠,٠٦	٠,٨٢
١٩٨٢	٠,٦٩	٠,١١	٠,٨٣
١٩٨٣	٠,٥٧	٠,١١	٠,٧٨
١٩٨٤	٠,٦٠	٠,٠٨	٠,٧٥
معدل	٠,٦٥	٠,١٢	٠,٨٠

من الواضح من خلال دراسة النسب في الجدول أعلاه أن المعدل العام خلال ثمان سنوات من ١٩٧٧ – ١٩٨٤م يدل على أن :

- نسبة أرصدة فروع المصارف الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة المودعة لدى المصارف الإسرائيلية داخل إسرائيل إلى مجموع أصول هذه الفروع نسبة عالية (معدل ٦٥٪ خلال تلك الفترة) .

إن دلالات هذه النسبة تشير إلى أن أكثر من نصف استثمارات فروع المصارف الإسرائيلية العاملة في القطاع و الضفة هي استثمارات داخل إسرائيل .

وإذا علم أن ودائع الجمهور تبلغ ٨٠٪ من الأصول فإن ذلك يعني تهريب هذه الودائع من الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم استفادتها منها ، والمستفيد في هذه الحالة هو الاقتصاد الإسرائيلي .

و إذا ما أضيف إلى هذه الودائع المستثمرة داخل إسرائيل ، ودائع مؤسسات التأمين التي لم يستثمر منها شئ داخل المجتمع الفلسطيني ، فإن ذلك يعني خسارة مضاعفة للاقتصاد الفلسطيني .

يضاف لما تم مناقشته أعلاه أن معظم وظائف بنك البريد تركزت في تحصيل الرسوم و المخالفات ، أي جمع الأموال لصالح الحكومة الإسرائيلية .

- بالنظر إلى نسبة القروض والتسهيلات إلى مجموع الأصول نلاحظ تدني هذه النسبة حتى تقترب في معدلها العام إلى العشر (١٢٪) ، وهذه النسبة في مقابلتها مع أرصدة الفروع داخل إسرائيل (٦٥٪) ، يعني أن هذه الفروع لم تكن لتخدم المواطنين الفلسطينيين بقدر ما كانت تخدم الاقتصاد الإسرائيلي ، فضلاً عن أن القروض غير مفصلة إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، ولكن المعروف عن فروع المصارف الإسرائيلية أن قروضها كانت ذات طابع تجاري قصير الأجل ، لأنها لم تشارك في تمويل مشاريع إنتاجية أو تنموية في المجتمع الفلسطيني .

* والنسبة الثالثة والجديرة بالملاحظة هي نسبة ودائع الجمهور إلى مجموع الأصول، وهي نسبة مرتفعة (٨٠٪) ، وقد كان من المنتظر أو من المتوقع أن تقوم الفروع الإسرائيلية باستثمار هذه الودائع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكن الواقع يخالف ذلك .

ملاحظة عامة :

إن تحليل هذه النسب ، إضافة لما تم مناقشته في المبحث الخاص بالمصارف الإسرائيلية من حدود للخدمات التي كانت تؤديها هذه الفروع ، يبرز بشكل واضح قصور وضعف مساهمة فروع المصارف الإسرائيلية في التنمية في القطاع والضفة ، وكما تم التعبير عن دور المصارف الإسرائيلية (UNCTAD , 1989 , p : 69):

" لقد استطاعت المصارف الإسرائيلية أثناء وجودها في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تنسحب من تطور الحياة الاقتصادية للسكان ، بل وسحب ودائعهم لاستثمارها خارج وطنهم ".

خاتمة المطلب الرابع :

تمت في هذا المطلب محاولة لتقييم خدمات المصارف الإسرائيلية وتقييم دورها في الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي (١٩٦٧ – ١٩٩٣م).

خاتمة البحث :

تم في هذا البحث استعراض وتقييم عمل المصارف الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء فترة الاحتلال العسكري (١٩٦٧ – ١٩٩٣) ، وقد تم اختبار فرض أساسي ذو شقين ، الأول أن المصارف الإسرائيلية بما تتمتع به من مزايا مصرفية قد أدت خدمات مصرفية متكاملة للمجتمع الفلسطيني تماماً كما تؤديها كماً ونوعاً في المجتمع الإسرائيلي ، والثاني أن لها دوراً إيجابياً في عملية التنمية المصرفية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني .

ومن خلال التحليل والمناقشة والمقارنة تبين أن المصارف الإسرائيلية لم تقدم للمجتمع الفلسطيني كماً ونوعاً الخدمات التي كانت تقدمها للمجتمع الإسرائيلي علماً بأنها قد احتكرت السوق الفلسطيني نتيجة أوامر الاحتلال العسكري الإسرائيلي لفترة زمنية اقتربت من ثلاثة عقود ، كما تبين أن دورها في تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني كان محدوداً وضعيفاً ، وأن نسبة عالية من الودائع لم تكن تستثمر في داخل فلسطين ، وهذا أيضاً يدحض ادعاءات سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بأنها تعمل على رفع مستوى المعيشة في المناطق المحتلة ، وأن أرض الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراضٍ إسرائيلية لا فرق بينها وبين أي مكان آخر في إسرائيل .

إن التحليل أعلاه يدعونا إلى رفض فرض البحث بشقيه .

ملحق رقم ١

قائمة بالأسئلة التي أعدت قبل إجراء المقابلات :

أ . أسئلة موجهة إلى الذين عملوا في المصارف الإسرائيلية :

١. ما هي المصارف الإسرائيلية التي عملت بها ؟

٢. ما هي المدة التي عملتها في كل مصرف ؟

٣. ما هي الوظائف التي شغلتها ؟

٤. هل هناك فرق في تقديرك بين أسلوب إدارة المصارف العربية والمصارف الإسرائيلية ؟ ما هذه الفروق ؟

٥. هل تلقيت أي دورة تدريبية في المصارف الإسرائيلية ؟

٦. ما هي أنواع الفئات التي كانت تتعامل مع المصرف ؟

٧. ما هي معايير منح القروض والتسهيلات في المصرف ؟

٨. كم عدد العاملين في الفروع التي عملت بها ؟

ب . أسئلة موجهة إلى الذين تعاملوا مع المصارف الإسرائيلية :

١. ما المعاملات التي كنت تتعامل بها مع المصارف الإسرائيلية ؟

٢. ما هو حجم تعاملك مع المصارف العربية ؟

٣. ما هو مستوى الخدمات المقدمة من المصارف الإسرائيلية ؟

٤. هل كنت تقدم ضمانات للمصرف ؟ ما نوعيتها ؟ و مقابل ماذا ؟

شكر و تقدير و دعاء

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم لخدمة الإسلام والمسلمين حيث يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم في حديثٍ :

" ... ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه " رواه أحمد .

ووفاءً وتقديراً واعترافاً بالمعاونة التي قدمها لي الكثير من المخلصين الصادقين أفراداً ومؤسسات أثناء البحث والكتابة في هذا العمل ، والذين لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم ، يطيب لي أن أقدم الشكر الجزيل لكل من عاون وساهم في هذا العمل .

كما أشكر الأستاذ الكريم / سلام عبد الله عاشور مدرس اللغة العربية بكلية التربية بقطاع غزة على جهوده في مراجعة البحث من الناحية اللغوية .

أسأل الله أن تكون جهود هؤلاء في سجل حسناتهم يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا .

هوامش البحث

١. لم يرغب معظم من تم مقابلتهم في ذكر أسمائهم ، لأن معظمهم من كبار التجار ، ومن موظفي الصف الأول في المصارف العاملة في فلسطين حالياً

٢. رغم محدودية البيانات والمعلومات ، إلا أن هذا البحث يحاول أن يبني إطاراً عاماً للتحليل والمناقشة ، لذا يأمل الباحث أن يكون هذا البحث نواة لمزيدٍ من الأبحاث والتحليل والمناقشة في المستقبل له ولغيره من المهتمين بهذا الموضوع .

٣. هناك الكثير من التجار الذين يتحدثون عن المزايا والسرعة التى كان القرار يتخذ فيها مع المصارف الإسرائيلية ، وفى المقابل فإن المدير فى المصرف العربى لا يبدو كذلك من ناحية القدرة على اتخاذ القرارات لأنه ليس فقط يجب أن يرجع للإدارة العامة ، بل أيضاً إن الإدارة العامة تأخذ وقتاً طويلاً جداً فى الرد على مدير الفرع ، وهذه الظاهرة للأسف موجودة فى المصارف التى افتتحت فى مناطق الحكم الذاتى خاصة فى المواضيع المتعلقة بالتسهيلات ، حيث تستنفذ طاقة العميل على الصبر قبل أن يحصل على تسهيلات .

٤. الليرة الإسرائيلية عملة كانت متداولة قبل تداول الشيكل الجديد مباشرة ، حيث كان نتيجة للتضخم الكبير والإصدارات النقدية الكبيرة أن فقدت الليرة جزءاً كبير جداً من قيمتها ، فتم إصدار الشيكل ليحل محلها علماً بأن الشيكل الواحد يساوي ألف ليرة . أما الشيكل المتداول به حالياً ويسمى شيكل جديد فيساوي عشرة شواكل من تلك التي صدرت أولاً .

٥. لمزيد من المعلومات حول التضخم وانخفاض قيمة العملة الإسرائيلية وأسباب انتشار الصرافة الفلسطينية ، انظر : عاشور (رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥، ٦) .

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

أ. البنك المركزي الأردني : التقرير السنوي الثاني و الثلاثون ، دائرة الأبحاث و الدراسات بالبنك المركزي ، الأردن ، ١٩٩٥م .

ب. جبر ، هشام : الاستثمار في القطاع المصرفي و المالي ، أوراق العمل المقدمة في المؤتمر الدراسي المنعقد في غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة واللواء، ٦ – ٢ – ١٩٩٤م .

ت. جبر ، هشام : أساليب و أجهزة و إمكانيات التمويل الصناعي ، شؤون تنموية ، ملتقى الفكر العربي ، أكتوبر ١٩٩٢م ، صفحة ٤٢ – ٤٩ .

ث. خضر ، سامي : دور مؤسسات الإقراض في التنمية المحلية ، مركز العمل التنموي / معا، ١٩٩١م ، صفحة ج .

ج. صالح ، عبد الجواد : الأوامر العسكرية الإسرائيلية ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

ح. صامد الاقتصادي : النظام المصرفي التجاري ، العدد ٩٨ ، تشرين الأول ، تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٩٤م .

خ. عاشور ، يوسف حسين محمود (١) : آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، غزة ، ١٩٩٥م .

د. عاشور ، يوسف حسين محمود (٢) : حاضر و مستقبل الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مكتب الرئيس – مركز التخطيط ، غزة ، سلسلة دراسات و تقارير ، عدد ٨، آب ١٩٩٥م .

ذ. عاشور ، يوسف حسين محمود (٣) : الجهاز المصرفي الفلسطيني فى قطاع غزة والضفة الغربية ، مجلة شئون تنموية ، ملتقى الفكر العربي، العدد الخاص بالتمويل في فلسطين ، القدس ، المجلد الخامس ، العدد الأول، نيسان ١٩٩٥م .

ر. عاشور ، يوسف حسين محمود (٤) : الجهاز المصرفي ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، العدد السابع ، أغسطس ١٩٩٤م ، صفحة ٤٠ .

ز. عاشور ، يوسف حسين محمود (٥) : مذكرات في الإدارة المالية "الجزء الأول : بيئة الإدارة المالية في المجتمع الفلسطيني" ، فلسطين ، ١٩٩٥م.

س. عاشور ، يوسف حسين محمود (٦) : دراسة في مؤسسات الصرافة الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة (تحت النشر) .

ش. قصيمي ، جورج ، و منصور ، أنطوان : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٨٤م) ، ضمن الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٩٩٠م .

ص. كنعان ، رياض : قطاع البنوك في الكيان الصهيوني ، صامد الاقتصادي ، السنة الرابعة ، العدد ٢٥ ، شباط ١٩٨١م .

ض. منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الشؤون الاقتصادية و التخطيط : البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات : ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، القسمان الأول و الثاني ، تموز / يوليو ١٩٩٣م ، صفحة : ٢٣٩ .

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية :

A. Bank Happoalim : Annual Report , 1994 .

B. Bank of Israel : Annual Reports , Jerusalem , 1992 , 1993 , 1994 .

C. Bank of Israel : Supervisor of Banks : Israel's Banking System , Annual survey , 1994 .

D. Data : Sustaining Middle East Peace Through Regional Cooperation " The Financial System in the Palestinian Territories " , Volume III , January 1995 .

E. UNCTAD : The Palestinian Financial Sector Under Israeli Occupation, UNCTAD/ST/SEU/Rev.1., 1989 .